محليات

«تموين اللاذقية» يحذر من ألعاب الأطفال في العيد

إحالة ١٧ تاجراً «خالفوا» إلى القضاء

| اللاذقية – عبير سمير محمود

أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية إياد جديد لـ«الوطن»، استعداد المديرية لعطلة عيد الفطر المقبلة وفق إجراءات محددة بتشديد الرقابة التموينية على جميع الفعاليات والمواد المطروحة في السوق وخاصة محال بيع الحلويات.

ولفت جديد إلى استمرار الدوريات التموينية بعملها خلال فترة العطلة، مع الرقابة المكثفة على المحال التجارية والمطاعم وسحب عينات من أصناف الحلويات والبوظة كافة، مشيراً إلى التركيز على محال الحلويات والألبسة والأحذية من ناحية الأسعار والمواصفات وتداول الفواتير.

وعن استخدام الأطفال للألعاب الخطرة، شدد جديد على متابعة هذا الأمر عبر دوريات مراقبة من حماية المستهلك، مؤكداً أن الألعاب الخطرة كالأسلحة التي تعمل على الخرز والمفرقعات النارية جميعها ممنوعة ونقوم برقابة مشددة عليها للحد من استخدامها لما تسببه من أذى بشكل عام.

وأشار جديد إلى متابعة العمل منذ بداية شهر رمضان وحتى عطلة عيد الفطر وفق نظام دوريات موزعة على قطاعات المدينة، لمراقبة الأسواق وجميع الفعاليات سواء محال بيع الخضر والفواكه أو محال بيع الألبسة الجاهزة والأحذية وكذلك الأمر للمطاعم ومحال بيع الحلويات والمعجنات والبوظة.

كما أكد مدير التموين متابعة عمل المخابز والتأكد من ساعة بدء العجن وحتى الانتهاء من العمل فيها للتأكد من خبز كامل المخصصات والتقيد بالأوزان لربطة الخبز وإنتاج رغيف مطابق للمواصفات مع التقيد بمواعيد العمل المحددة.

ولفت جديد إلى سحب عينات من جميع أصناف المواد الغذائية وغير الغذائية المطروحة في الأسواق للتأكد من مطابقتها للمواصفات المطلوبة، مشيراً إلى سحب ١٢٨ عينة منذ بداية رمضان وحتى تاريخه، وتنظيم ٣٤٦ ضبطاً تموينياً لمخالفات متعددة منها ما يخص عمليات بيع الخضر والفواكه والبوظة والحلويات والألبسة، على حين تم سحب ٥٨٣ عينة خلال الربع الأول من العام الجاري، ثبت مخالفة ٩٨ عينة منها للمواصفات القياسية السورية، مقابل ١٢٤ عينة مطابقة و١٧٠ عينة لا تزال قيد التحليل.

وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري، تم تسجيل ٩٦٧ ضبطاً تموينياً، مبيناً أن المخالفات متنوعة منها بسبب عدم حيازة فواتير وعدم الإعلان عن الأسعار والاتجار بالدقيق التمويني وعدم التقيد بمواعيد العمل، وأخرى بسبب الامتناع عن بيع الغاز المنزلي والاتجار بالمازوت والبنزين بطرق غير مشروعة، بحسب تقرير صادر عن المديرية.

وأظهر التقرير – الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه – إغلاق ٢٩ محلاً تجارياً لمخالفتها الأنظمة والقوانين التموينية، وإحالة ١٧ شخصاً بصفة موجوداً على النيابة العامة في اللاذقية، منذ بداية العام وحتى نهاية شهر آذار الماضي.

برعاية الرئيس الأسد.. «الداخلية» تحتفل بعيد قوى الأمن الداخلي تخليداً لذكرى شهداء البرلمان

الصباغ: كما انتصرنا على الاستعمار القديم ننتصر اليوم على الجديد

الرحمون: الدول المتآمرة على سورية أدركت فشل مخططاتها فلجأت إلى الحصار الاقتصادي

| محمد منار حميجو

برعاية الرئيس بشار الأسد احتفلت وزارة الداخلية بالذكرى ٧٤ لعيد قوى الأمن الداخلي تخليداً لذكرى استشهاد حامية البرلمان، فزار أمس وزير الداخلية محمد الرحمون مجلس الشعب وقرء الفاتحة على أرواح الشهداء الذين سقطوا في عام ١٩٤٥ بعدما قصف المستعمر الفرنسي البرلمان بسبب رفض حاميته إلقاء التحية للعلم الفرنسي.

وقال رئيس مجلس الشعب حمودة الصباغ على هامش هذه المناسبة: كما انتصرنا على الاستعمار القديم ننتصر اليوم على الاستعمار الجديد في معركة غير متكافئة بالقوة لكن نصنع فيها ما يدهش العالم.

وفي كلمة له في جلسة المجلس أمس أضاف الصباغ: اليوم نقول لشهداء التاسع والعشرين من أيار لتخلد أرواحكم بسلام فأحفادكم يحملون الراية ذاتها في وجه المستعمر ذاته وكما انتصرتم بالجلاء سوف ننتصر اليوم في معركة تاريخية يخوضها شعبكم وجيشكم بقيادة الرئيس بشار الأسد.

من جهته قال وزير الداخلية محمد الرحمون: أنقل إليكم تهنئة السيد الرئيس بشار الأسد بعيدكم ومحبته لكم واعتزازه بما تبذلونه من جهود مضنية في الحفاظ على مناخ الأمن والأمان وتهيئة أجواء الاستقرار والطمأنينة والسلام لأبناء الوطن ووقفتكم الشجاعة وتضحياتكم الجسيمة إلى جانب جيشنا الباسل في مواجهة الحرب الإرهابية التي تستهدف شرف الأمة وعزتها واستقلالها وسيادتها.

وبحسب بيان للوزارة أكد الرحمون أن ما يزيد احتفالنا بهذه المناسبة الجليلة فرحةً هو وجود عدد من ذوي شهداء قوى الأمن الداخلي وعدد من جرحانا البواسل الأوفياء لمسيرة البذل والعطاء التي اعتنقها سلفهم الصالح من رجال الشرطة والدرك أبطال الملحمة.

وأضاف الرحمون: وزارة الداخلية لن تألو جهداً في تقديم كل أنواع العون لذوي الشهداء والجرحى وأسرهم وأنه مهما تعاظم عمل الوزارة سيكون ضئيلاً أمام جسامة ما قدموه كرمى لعيون الوطن الغالي.

وفي تصريحات له على هامش زيارته لمجلس المجلس الشعب أكد الرحمون أن الدول المتآمرة على سورية أدركت أن مخططاتهم فشلت وأن الشعب السوري سوف ينتصر على مخططاتهم وإرهابهم، مضيفاً: فلجأت إلى مخططات دنيئة وهي الحصار الاقتصادي لمنع تأمين قوت المواطن إلا أن الشعب بقيادة السيد الرئيس بشار الأسد سيبقى صامداً طالما الهدف هو سيادة سورية وكرامتها واستقلالها وسوف يتحقق الانتصار قريباً بدحر الإرهاب.

وأضاف الرحمون: نحتفل اليوم في ذكرى رجال سطروا ملحمة في البطولة والحرية والاستقلال الوطني وهم حامية البرلمان من الشرطة والدرك حينما رفضوا الرضوخ لرغبة المستعمر الفرنسي الغاشم للنيل من سيادة وطنهم فما كان منه إلا أنه قصف البرلمان وهم داخله فارتقوا شهداء في سبيل عزة الوطن وحريته وكرامته.

وأشار الرحمون إلى أن شعبنا مازال يعاني من مآسي هذه الهجمة الشرسة التي دعمتها دول البغي على سورية للانتقام من صموده واستقلا قراره وسيادته، مضيفاً: ولكن قواتنا المسلحة الباسلة تحقق يومياً مزيداً من الانتصارات وتقضي على المجموعات الإرهابية الغاشمة التي أتت من أصقاع العالم وسوف يتم تحرير كل شبر من أرضنا من دنس الإرهاب البغيض.

وأكد رحمون أن هذا الشعب سوف يبقى صامداً طالما الهدف هو سيادة سورية وكرامتها واستقلالها كما أنه سوف يتحقق الانتصار قريباً بدحر الإرهاب.

٢١٨٧ طلب تعويض أضرار منذ بداية العام في ريف دمشق

لقطيني لـ «الوطن»: الحكومة ستعطي تعويضات الأضرار لكن الموضوع «مؤجل»

القادري: ترميم ثلاثة آلاف منزل ضمن خطة المنظمات الدولية

| جلنار العلي

أكد مدير الأضرار في ريف دمشق سمير لقطيني استمرار تسجيل طلبات تعويض الأضرار، وأنه وصل منذ بداية العام حتى تاريخه إلى ٢١٨٧ طلباً، لافتاً إلى أن الكشف عن الأضرار مستمر، معتبراً أن ذلك دليل على أن الحكومة ستعطي تعويضات ولن تتوقف عن ذلك، مضيفاً: لكن الموضوع مؤجل فقط بسبب الأولويات، لافتاً إلى أن آخر مرة تم صرف تعويضات فيها كانت بمنتصف عام ٢٠١٦ والتي قدرت بملياري ليرة.

وأعاد لقطيني في حديثه لـ«الوطن» السبب في توقف صرف تعويضات الأضرار إلى قيام الحكومة بجدولة أولوياتها المتمثلة بترحيل الأنقاض وتأمين البنى التحتية من صرف صحي ومياه وكهرباء وتعبيد الشوارع في المناطق المحررة، وذلك لضمان تمكين المواطنين من الدخول إلى منازلهم من أجل ترميمها وألا تصرف مبالغ التعويضات خارج الغاية المنشودة التي تسعى الحكومة إليها.

وأشار إلى وجود مشكلة في ترحيل الأنقاض تتمثل في الأبنية المهدمة والأسقف الآيلة للسقوط في المنازل والتي يكون أصحابها خارج البلد، موضحاً أن ترحيل هذه الأسقف يشكل كلفة إضافية على الحكومة، لذا تطلب البلدية من المواطنين ترحيل أنقاض منازلهم ورميها إلى الشارع، الأمر الذي سبب عائقاً أمام ترحيل جميع الأنقاض.

ولفت لقطيني إلى عدم وجود إحصائيات حول نسبة الترميم للمنازل، لعدم وجود تكليف رسمي لإحصائها، مشيراً إلى أن التعويضات ما هي إلا نوع من المساعدة وليست لإجبار المواطن على الترميم، مضيفاً: مسؤوليتنا الكشف وتقدير الأضرار حسب النسبة المحددة فقط، ولكن إذا لم يقم المواطن بالترميم فالمشكلة ستتفاقم فيما بعد.

وأشار مدير الأضرار إلى أن جميع المناطق سجلت طلبات تعويض أضرار ما عدا المناطق الخاضعة لإعادة الإعمار مثل يلدا وزليخة التي لا يمكن صرف تعويضات لها، مؤكداً أن جميع الطلبات يتم تسجيلها عن طريق المحافظة فقط بسبب وجود تعليمات ناظمة لا تعلمها البلديات، مضيفاً: تشكل البلديات جزءاً من لجان الكشف الحسي على الأضرار للاستدلال على الملكية الحقيقية للمنازل.

من جانبه لفت مدير الإغاثة والمنظمات الدولية في ريف دمشق تيسير القادري إلى أن المنظمات الدولية تقوم من خلال الاتفاقيات المبرمة ما بين وزارة الإدارة المحلية وباقي الوزارات بإجراء أعمال ترميم في المنازل والمدارس والمستوصفات والمرافق الخدمية، وتقديم الدعم بالتعاون مع اللجنة الإغاثية العليا واللجنة الإغاثية الفرعية بالتنسيق مع محافظة ريف دمشق من أجل تأمين عودة الأهالي والمواطنين.

وأشار إلى وجود اشتراطات محددة لترميم المنازل بأن تكون الأبنية ليست عشوائية، وأن تكون جملتها الإنشائية سليمة، فتقوم المنظمات بتقديم الدعم بإجراء أعمال الترميم التي تقتصر على تأمين غرفتين مع منتفعات بحيث أن تكون الشقة السكنية قادرة على استقبال أسرة عائدة للإسراع بتأمين عودة الأهالي.

وكشف القادري أن خطة المنظمات في المرحلة الأولى هي ترميم ثلاثة آلاف منزل في العام الحالي، لافتاً إلى إمكانية تزايد العدد إلى خمسة آلاف منزل حتى نهاية العام، مشيراً إلى عدم وجود إحصائية محددة حول ترميم المنازل إلى الآن ولكن العمل قيد التنفيذ في عدة مواقع، مضيفاً: تأخر الموافقات والأمور الإجرائية في بداية العام تجعل وتيرة العمل في النصف الثاني من العام أسرع من العمل في النصف الأول. وأشار إلى وجود موافقات من اللجنة العليا للإغاثة في وزارة الإدارة المحلية والبيئة للترميم في عدة مواقع، وبناء على ذلك باشرت المنظمات بتنفيذ الخطة في منطقة مغر المير في جبل الشيخ وعدة مناطق في الغوطة وعين ترما وعربين وحرستا وبالديرخبية، موضحاً أن انتقاء المواقع يكون بحسب الاحتياج وبحسب الإسراع بخطة العودة، مضيفاً: تعمل المنظمات في كافة المناطق ولا يوجد استثناء لمنطقة معينة.

ولفت إلى وجود عدة منظمات تساهم في الترميم منها منظمة الهلال الأحمر والأمانة السورية وجمعيات كالجمعية السورية للتنمية ومبادرات كنسية، إضافة إلى منظمات دولية.

جداول اسمية للبطاقة الذكية في سلمية!

| حماة- محمد أحمد خبازي

أكد عدد من المواطنين في مدينة سلمية، أن معاناتهم بتبديل أسطوانات الغاز المنزلي مستمرة حتى اللحظة رغم تطبيق البطاقة الذكية، التي اعتمدتها لجنة المحروقات الفرعية بالمحافظة لتمكينهم من الحصول على مستحقاتهم من هذه المادة الضرورية، ويقولون لـ«الوطن»: لا نستطيع تبديل أسطواناتنا إلاَّ بعد انتظار طويل، فالدور هو المعتمد بالمراكز مع البطاقة وقد يأتي بعد شهرين أو ثلاثة حسب توافر الغاز!.

وبيّن مواطنون أنه حتى اليوم يتم تسجيل دور في العديد من المراكز التي تشرف عليها لجان الأحياء التي شكلها مجلس المدينة لهذا الغرض، ما يعني أن المواطن لا يستطيع تبديل أسطوانته من أي مركز بالمدينة بموجب تلك البطاقة إلاَّ بالدور الذي كثيراً ما يخترقه بعض رؤساء اللجان!.

رئيس مجلس مدينة سلمية زكريا فهد بيّن لـ«الوطن» أن توزيع الغاز يتم بموجب البطاقة للمواطنين، ولكن ليس كل ٢٣ يوماً كما هو مقرر، فالكميات الواردة إلى سلمية لا تكفي، ولا يمكن تحقيق هذا الشرط مطلقاً في ضوء المتاح من الغاز، ما يضطر لجان الأحياء إلى تنظيم عمليات تبديل أسطوانات المواطنين بالمراكز بموجب جداول أسمية، وبالبطاقة الذكية، وعندما تنتهي مخصصات المركز يؤجل التوزيع للباقين إلى شهر آخر وهكذا دواليك.

رئيس شعبة تموين سلمية محمد عيزوقي أوضح لـ«الوطن» أن بعض المراكز عليها ضغط شديد فتضطر لتوزيع الغاز للمواطنين بالدور لأن الكمية التي تردها شهرياً لا تكفي السكان، فمخصصات سلمية من الغاز لا تتناسب مع الكثافة السكانية، فهي بحاجة إلى ١٠٠٠ أسطوانة يومياً وما يردها ما بين ٤٠٠–٦٠٠ أسطوانة فقط، مؤكداً أنه لا قيود على توزيع الغاز، إذ يحق للمواطن تبديل أسطوانته من أي مركز عند توافر المادة، ولكنها غير متوافرة، فالمخصصات من فرع محروقات لم تزد مطلقاً، وهي مبنية على إحصاءات قديمة لعدد السكان لم تراع الزيادة السكانية التي طرأت على المدينة من قدوم الوافدين والمهجرين وإقامتهم فيها.

وكحل لهذه المعاناة ارتأى عيزوقي زيادة مخصصات مجمع تشرين التابع للسورية للتجارة ١٠٠ أسطوانة يومياً و٥٠ أسطوانة لكل مركز إضافة إلى مخصصاته الشهرية ما يحقق التوازن وتوفير الغاز للمواطنين من دون أي مشقة أو عناء، مبيناً أن بعض المراكز لا مشكلة فيها بتوزيع المادة فيتم تحويل المواطنين إليها من المراكز المضغوطة.

من جانبه أكد مدير فرع محروقات حماة ضاهر ضاهر لـ«الوطن» أن المادة متوافرة، ولا اختناقات أو أزمة بها، ولكن أصحاب المراكز لا يستطيعون توفير أسطوانات فارغة لتعبئتها من محطة التعبئة، ليصار إلى توزيعها للمواطنين كل ٢٣ يوماً ونحن نقول لهم: بيعوا الغاز وتعالوا استلموا!

وزير الإدارة المحلية يوجه بالتحقيق في تناقض قرارات مجلس المدينة والموضوع يتجه إلى الرقابة والتفتيش

| السويداء- عبير صيموعة

وجه وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف كتاباً إلى محافظ السويداء للنظر بشكوى أصحاب العقارات في منطقة السويداء الغربية (الشارع المحوري) على الترخيص لفضلية على واجهة عقاراتهم، والنظر في التناقض الحاصل في قرارات مجلس المدينة بما يتعلق بالترخيص وكل الأمور المثارة وذلك بالسرعة القصوى.

وفي تفاصيل القضية تبين الوثائق التي في حوزة أصحاب العقارات والتي جرى تقديمها لوزارة الإدارة المحلية والتي وصل إلى «الوطن» نسخة منها تورط مجلس مدينة السويداء بترخيص مخالف للأنظمة والقوانين لفضلة على الطريق المحوري خاضعة لدراسة الكتل على الشارع المحوري بقرب دوار المنشقة ما أدى إلى حجب الواجهة للعقارات الملاصقة للفضلة وللشارع بشكل عام، فضلاً عن أن الفضلة جزء من العقار الذي تم شق الطريق المحوري ضمنه وتعتبر أراضي مستملكة لمجلس المدينة بالمرسوم الوزاري الصادر بتاريخ ٢٨ /١٩٩١/٨ وبناء على الكتاب رقم ١٣٠٨ بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٤ الصادر بتوجيه شعبة الاستملاك لمتابعة استملاك العقارات ٣٨٤ /١ و٢/ و٣/٣٨٤ وصولاً إلى ٣٤٨ /٥ وتسجيلها باسم مجلس مدينة السويداء، إذ قام المجلس بمخالفة واضحة عندما وافق على استكمال إجراءات الترخيص على الفضلة.

يشار إلى أن المجلس كان قد رفض الترخيص لأكثر من مرة بسبب عدم تحقيق ضابطة البناء نظراً لأن مساحة الفضلة المذكورة لا تتجاوز الـ٣٠ متراً ومن ثم لا تحقق شرط ٧٥ بالمئة من مساحة العقار وهذا مخالف لنظام ضابطة البناء إضافة إلى أن الفضلة خاضعة لدراسة كتل المحوري وضمن استملاكات المجلس، وما يؤكد على المخالفة هو التناقض بين قرارات المكتب التنفيذي للمجلس حيث جاء بالقرار (٢٨٦) تاريخ ٢٠١٩/١/٩ و(القرار (١٠٥) تاريخ ٢٠١٩/١/٣٠ و(١٨٢) تاريخ ٢٠١٩/٢/١٣ بعدم الموافقة على استكمال إجراءات الترخيص ليأتي القرار٢٨٦ تاريخ ٢٠١٩/٣/٦ حيث جرى شطب كلمة نظام ضابطة البناء المصدق أصولاً بناء على طلب المتعهد (غ. ق) وبناء عليه قام المجلس بالموافقة على الترخيص على الفضلة مع إسقاط شروط نظام ضابطة البناء والمعمول به في مجلس المدينة، وفقاً لما أشار إليه أصحاب الشكوى حول وجود تجاوزات قانونية قام بها المكتب التنفيذي لغايات خاصة علماً أن الأراضي المجاورة للفضلة التي يطبق عليها دراسة الكتل تجزم وبالضرورة أن تكون الفضلة واجهة لعقاراتهم.

ولفت أصحاب العقارات إلى أنه جرى وضمن تقرير الآثار الموافقة على الترخيص ضمن البناء على ضابطة الآثار علماً أنها فضلة وقرار الآثار لا يلزم مجلس المدينة ولا يفرض عليه الترخيص لكونها فضلة ولا تحقق شروط نظام ضابطة البناء ليبقى سؤالهم كيف تم الترخيص؟ لمصلحة من؟

هذا وبناء على كتاب وزير الإدارة المحلية (وفي ذات اليوم) جاء قرار المكتب التنفيذي للمجلس رقم ٥٢١ بتوجيه الشؤون الفنية وشعبة الرخص لإلغاء جميع القرارات السابقة المتعلقة بالترخيص بما يتوافق مع الأنظمة والقوانين النافذة أصولاً.

إلا أن «الوطن» علمت من مصدر موثوق تحفظ أحد الأعضاء في المجلس على القرار المذكور وترك القضية في عهدة الرقابة والتفتيش.

وجواباً عن سؤال «الوطن» نفى رئيس مجلس المدينة بشار الأشقر ما جاء حول قضية التحفظ تلك إلا أنه أكد أن القضية تم تحويلها إلى فرع الرقابة والتفتيش.

ما دفع أصحاب الشكوى إلى التساؤل: ما الداعي إلى تحويل الأمر إلى الرقابة بوضوح الخلل والتجاوزات المرتكبة من المكتب التنفيذي وأولها التناقض بالقرارات وشطب كلمة حسب نظام ضابطة البناء وثانياً إعطاء ترخيص على فضلة هي بالأصل مستملكة للمجلس؟ مطالبين بتدخل المحافظة واتباع ما جاء في التوجيهات المتضمنة في كتاب وزارة الإدارة المحلية.

١٤٢٨٥ متقدماً لامتحانات الشهادات العامة في القنيطرة

مدير التربية: التجاوزات خارج المراكز يجب ردعها

رئيس دائرة الرقابة: شكاوى كيدية بحق المراقبين لإبعادهم عن مراكزهم

| القنيطرة – الوطن

أكد مدير تربية القنيطرة فوزات الصالح إنجاز الترتيبات اللازمة لإنجاح العملية الامتحانية لشهادتي التعليم الأساسي والثانوي بجميع فروعه وتكثيف العمل أكثر بعد انتهاء امتحانات الصفوف الانتقالية، مبيناً أن المديرية أنهت ما يقارب ٩٠ بالمئة من المراكز الامتحانية من إضاءة ومراوح وستائر بهدف توفير أجواء امتحانية هادئة.

وأشار الصالح لـ«الوطن» إلى استئجار ستة باصات من الحجم الكبير والمتوسط من أجل نقل المراقبين إلى المراكز التي تم تكليفهم بها وذلك بالنسبة للمناطق البعيدة عن سكنهم، حيث كانت تعليمات الوزارة واضحة بعدم قيام المديرية بتكليف أي معلم في أماكن سكنه والمنطقة التي يعمل فيها، مبيناً أنه ولأول مرة اكتملت فيها الآليات التي ستعمل بالامتحانات وذلك بعد التزام الجهات العامة بالمحافظة بإرسال السيارات المحددة منها.

ولفت مدير التربية إلى أهمية التعاون مع الجهات المعنية في قمع التجاوزات التي تحصل أثناء الامتحانات، حيث إن التجاوزات داخل المراكز من مسؤولية التربية أما خارج المراكز فهي من مسؤولية تلك الجهات التي يقع على عاتقها ردع الأهالي وأولياء أمور الطلاب من التجمهر أمام المراكز، منوها بأنه سيتم لقاء رؤساء جميع المراكز وعلى مدار يومين لتزويدهم بالتعليمات اللازمة لإنجاح العملية الامتحانية.

وبين الصالح أن عدد طلاب شهادة التعليم الأساسي ٩٠٢٠ طالباً والثانوية العامة الفرع الأدبي ٢٣١٠ والفرع العملي ٢٢٥٠ والمهني ٦٨٨ موزعون على ٢٥٤ صناعي و٣٥٤ تجاري و٨٠ نسوي و٧ طلاب للشرعية الإعدادي و١٠ للثانوية الشرعية، على حين تم تخصيص ٨١ مركزاً للتعليم الأساسي و٢٨ مركزاً للفرع الأدبي و٢٧ للعلمي إضافة إلى مركز للشرعية الإعدادي ومركز للثانوية الشرعية و٨ مراكز للتعليم المهني وجميع المراكز موزعة على أرض المحافظة وفي تجمعات النازحين في دمشق وريفها، إضافة إلى مركز صحي مشترك لجميع المراكز، لافتاً إلى إحداث مراكز احتياط للضرورة وفي حال حدوث أي خلل وذلك في مساكن برزة وتجمع البطيحة.

رئيس دائرة الرقابة الداخلية شريف خليل أشار إلى مشكلة تعترض الرقابة وتتمثل بالصورة الموضوعة على البطاقة، حيث يجب أن تكون حديثة وليست طباعة وتمت مخاطبة الوزارة بذلك في الدورة السابقة ولكن لم تتم الاستجابة للطلب، مشيراً إلى ضبط حالات انتحال شخصية وورود شكاوى كيدية على بعض المراقبين من بعض الأهالي لإبعادهم عن المراكز المكلفين بالعمل فيها.

من جانبه أشار رئيس دائرة الامتحانات ماهر الجبر إلى معوقات العمل بالدورات السابقة كالتدخل من البيئة المحلية، إضافة إلى معاناة الدائرة من غياب الترفيق من عناصر الشرطة لأوراق الإجابة التي يتم تصحيحها في محافظة السويداء لأن مهمتهم تنتهي عند الحدود الإدارية للمحافظة والدائرة تتابع نقل المغلفات وعلى مسؤوليتها الخاصة، مؤكداً أن دائرة امتحانات القنيطرة جاهزة ١٠٠ بالمئة للعملية الامتحانية.

وبيّن محافظ القنيطرة همام دبيات أن امتحانات الشهادات العامة هو امتحان لمديرية التربية قبل الطالب وعلى المعنيين التحضير الجيد للعملية منذ لحظة تسجيل أول طالب يرغب في التقدم إلى الامتحانات العامة، موضحاً أن المحافظة على استعداد لتذليل المشاكل والصعوبات التي تعترض العملية الامتحانية وإعطاء هذا العام صورة مغايرة عن امتحانات الدورات السابقة وظهور القنيطرة بمظهر حضاري وراق من خلال نجاح الامتحانات للشهادات العامة.

وأكد دبيات عدم السماح بمصادرة جهد أي طالب اجتهد طيلة العام الدراسي مقابل طالب يقوم بالغش في الامتحانات، وعلى المراقبين عدم السماح بأي حالة تسيء للعملية الامتحانية وتوفير الأجواء النفسية المريحة لجميع الطلاب والوقوف على مسافة واحدة من الجميع.